

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

الملحق الدبلوماسي

عبد الرحمن عبد الله الشطي

أمام

اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)

في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (28): التنمية الاجتماعية:

- (أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين.
- (ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب المسنين والمعوقين والأسرة.
- (ت) محو الأمية من أجل الحياة: صياغة خطط المستقبل.

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء الموافق 3 أكتوبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

يسر وفد بلادي وهو يتحدث ضمن هذا البند الهام، بند التنمية الاجتماعية، أن يتقدم لكم بخالص التهاني والتبريكات لانتخابكم رئيساً للجنة وأن يتقدم كذلك بالتهنئة للفريق العامل، وإننا على ثقة بأنكم أهل لهذه المهمة وأن خبرتكم وحكمتكم سيكون لها الأثر الايجابي في إدارتكم لأعمال اللجنة. كما نشكر الأمين العام على إعداد التقارير السبع المعروضة على اللجنة تحت بند التنمية الاجتماعية، والشكر موصول كذلك لمقدمي الإحاطات.

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان جمهورية مصر العربية الشقيقة بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين.

السيد الرئيس،

اطلع وفد بلادي على التقارير المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك التقرير المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"، ونقر بضرورة التصدي لظاهرة عدم المساواة بجميع أبعادها، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً للقضاء على الفقر، والنهوض بالتقدم الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة وفق أجندة 2030، آخذين بعين الاعتبار الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة والروابط بينهما في رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التنموية المناسبة لتحقيق الرفاه بالمجتمع.

وفيما يتعلق بتركيز تقرير الأمين العام على ظاهرة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، بما فيها وجود تفاوتات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى، فإن دولة الكويت تحث على تضافر الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

ومن هذا المنطلق، فقد حرصت دولة الكويت منذ تأسيسها على دعم وتعزيز التنمية في العالم بأسره، وفي الدول العربية الشقيقة بشكل خاص، ويساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتمويل أكثر من 960 مشروع تنموي في عدد 106 دولة، بما في ذلك أكثر من 380 مشروع في الدول العربية الشقيقة، وتقدر إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل الصندوق الكويتي بأكثر من 6.2 مليار دينار كويتي، ما يعادل أكثر من 21.1 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسه.

السيد الرئيس،

وفي مجال النهوض بقضايا الشباب ودورهم في التنمية، يود وفد بلادي أن يؤكد على اهتمام دولة الكويت المتواصل بتمكين الشباب فقد قامت حكومة بلادي بإنشاء "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" الذي يهدف لتمكين الشباب اقتصادياً ومكافحة البطالة وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي. كما تحرص دولة الكويت كذلك على تمكين الشباب اجتماعياً وسياسياً، ومن هذا المنطلق قامت بإنشاء وزارة الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للشباب، كما ستقوم قريباً بإطلاق المجلس الشبابي والمكون من كافة الفئات الشبابية بمن فيهم الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، لتمكينهم من المشاركة الفعالة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، تشجع دولة الكويت تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الصدد، كما أن دولة الكويت طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسعى لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع بنود تلك الاتفاقية.

تؤمن بلادي كذلك بصون وحماية كيان الأسرة باعتباره نواة المجتمع، ونرحب هنا بالتدابير المتخذة من قبل الدول الأعضاء لوضع وتنفيذ السياسات الأسرية، ولا سيما في مجالات الحد من الفقر والوقاية من العنف والتوازن بين العمل والأسرة وتعزيز التضامن بين الأجيال.

ومن هذا المنطلق فإن دولة الكويت تقدم الدعم المادي والمعنوي للأسرة، وتعد الرعاية الاسرية من المجالات الحيوية في قطاع التنمية الاجتماعية، سواء من خلال قانون المساعدات العامة لمد يد العون للمواطنين المحتاجين، أو من خلال مراكز تنمية المجتمع ومراكز تسوية المنازعات الأسرية و حماية أفراد الأسرة.

كذلك تؤمن بلادي إيماناً راسخاً بأن التعليم مقوم أساسي لنهضة المجتمع، والتعليم حق للمواطنين تكفله الدولة وفق الدستور، وقد نجحت دولة الكويت في خفض نسبة الأمية بين إجمالي السكان من المواطنين والمقيمين الراشدين لتبلغ نسبة الأمية 2.98 في المئة، وقد تمكنت من القضاء تماماً على أمية الأطفال بعد إقرار قانون التعليم الإلزامي.

السيد الرئيس،

ختاماً، أن تحقيق التنمية المستدامة يظل أمراً في غاية الصعوبة للشعوب التي تعاني من النزاعات المسلحة والحروب، وندعو كافة الدول الأعضاء بالاضطلاع بمسؤولياتها أمام المجتمع الدولي و السعي نحو فض النزاعات بالطرق السلمية وصون السلم والأمن الدوليين، وفق ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد بلادي بأنها لن تدّخر جهداً لتعزيز الجهود المبذولة للارتقاء بالتنمية لكافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المستضعفة منهم، وتدعو إلى أهمية تضافر الجهود المشتركة والتعاون الدولي وتبادل الخبرات، لتحسين رفاه شعوب العالم ونوعية حياتهم وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

وشكراً السيد الرئيس،